استخلاص لبعض الحقائق الوطنية التاريخية من مطبوع رسمي (مداولات الجمعية الجزائرية 1948- 1956 نموذجا)

أ.ة/ حمري ليلى
جامعة ابن خلدون- تيارت

تعتبر الجريدة الرسمية الخاصة بالمناقشات أهم مصدر للإطلاع على المداولات وهي صادرة في الفترة الممتدة من 1948 إلى غاية 1956 ومتوفرة في بعض مصالح ومراكز الأرشيف الوطنية وحتى الفرنسية. ويبلغ عددها تسع مجلدات أصدرتها المطبعة الرسمية للحكومة العامة الجزائرية. ويبدو المجلد الواحد منها باللون البنفسجي الأزرق والأسود بشكل ممزوج. ويظهر العنوان على جانب المجلد داخل إطار أحمر، وهو مكتوب باللون الذهبي.

تختلف صفحات المجلدات من سنة لأخرى وهي كالآتي:

مجلد سنة1948 ويبلغ عدد صفحاته 838 صفحة وفيه جزءان.

مجلد سنة1949 ويبلغ عدد صفحاته 1240 صفحة.

مجلد سنة1950 ويبلغ عدد صفحاته1534 وفيه جزءان.

مجلد سنة1951 ويبلغ عدد صفحاته 1455صفحة.

مجلد سنة1952 ويبلغ عدد صفحاته 1844 صفحة وفيه جزءان.

مجلد سنة1953 ويبلغ عدد صفحاته 1962صفحة.

مجلد سنة1954 ويبلغ عدد صفحاته1439 صفحة.

مجلد سنة1955 ويبلغ عدد صفحاته 1132 صفحة.

مجلد سنة1956 ويبلغ عدد صفحاته 386 صفحة.

و يلاحظ أن السنة الأخيرة كانت الأقل من حيث الصفحات، وهذا يعني عدد الدورات والجلسات المطبوعة كانت أقل من سابقاتها لأنها انتهت بحل المجلس في أفريل 1956.

فيما يخص محتوى الجريدة أو المجلد فإنه تم طبع كل جلسة على حدا بمحتواها، وتستمر الجلسة ليوم أو يومين، لكن يطبع كل يوم منفصلا عن الآخر، وللتوضيح أكثر يمكن اختيار مجلد سنة 1956 الذي ورد محتواه على الشكل التالي:

تحتوي الصفحة الأولى على ما يلي:

في الأعلى جهة اليسار السنة والرقم، في الوسط الثمن، وفي اليمين التاريخ(اليوم، الشهر والسنة). وتاريخ أول جلسة في 1956 هو 13 فيفري 1956.

أسفله العنوان: الجريدة الرسمية الجزائرية

أسفله مناقشات الجمعية الجزائرية.

أسفله محضر موسع للجلسات.

أسفله داخل شريط: الاشتراك من أجل الحصول على إصدار مناقشات الجمعية الجزائرية(خلال سنة)و يساوي1000فرنك(خلال 06 أشهر) يساوي 600 فرنك

وفي أسفله شريط آخر في جهة اليسار مكتوب: رجاء الاتصال بما في الشريط الأخير. في حالة التجديدات أو الاعتراضات من أجل تغيير العنوان إضافة 15 ألف. وفي الوسط: مديرية التحرير والإدارة 7 شارع كارنو الجزائر. وفي جهة اليمين: من أجل الاشتراكات والبيع للعدد يمكن الاتصال بالمطبعة الرسمية 09 طريق ترولي الجزائر -الهاتف 681- 48.

و أسفله مكتوب الدورة العادية 1956 ثم محضر موسع عن الجلسة الأولى. وهذه الأخيرة كانت في يوم الاثنين 13 فيفري1956 واستمرت الجلسة يوم الثلاثاء 21 فيفري، يوم الخميس 23 فيفري، الثلاثاء 28 فيفري، الثلاثاء 20 مارس، الأربعاء 21 مارس، الخميس 22 مارس، الجمعة 23 مارس، السبت 24 مارس والأحد 25 مارس.

وهكذا فإن سنة 1956 عرفت جلسة واحدة ضمن دورة عادية واحدة امتدت من 13 فيفري لغاية 25 مارس وفي نهاية الدورة تم وضع فهارس أو جداول على الشكل الآتي: جدول الأسماء(يتضمن الأعضاء الحاكم العام ومفوضي الحكومة)- فهرس أشغال الجمعية الجزائرية -الملاحق الخاصة بأشغال الجمعية إعلانات وقرارات الجمعية -الأسئلة المكتوبة والإجابات عن الأسئلة المكتوبة -

اقتراحات لاتخاذ القرار فيها -اقتراحات للبث فيها -رغبات واقتراحات -الإجابة عن الاقتراحات والرغبات. والنموذج المقدم هو نفسه الذي ورد في المجلدات السابقة الذكر سواء كانت الدورة عادية أو استثنائية (غير عادية).

شارك في هذه الدورة مجموعة من الأعضاء: فمن الأوروبيين ألكسندر أمويال، باتيستيني أوجين، بوجار شارل، غونزاليس غابرييل، لاكيير ريدموند. وعددهم بلغ 48 عضوا متدخلا في المناقشات باختلاف توجهاتهم السياسية .كما تواجد أعضاء جزائريون خلال المناقشات وهم: آيت علي محمد، شكال علي، شنتوف عدة، سايح عبد القادر، بن طيب محمد، إيملحاين الطاهر .بالإضافة إلى وجود مفوضي الحكومة وعددهم كان 15منهم: بيروتون وبوعكوير، غاستوبو، لاتورنوي، وحتى الحاكم العام حينها روبرت لاكوست شارك في مناقشات الجمعية[1].

ويلاحظ هنا قلتهم كمتدخلين في أشغال الجمعية، ما يفسره حدث انسحاب عدد هام من المنتخبين في الجمعية الجزائرية خلال خريف وشتاء 1955 من أجل توقيع اقتراح 61 إلى جانب منتخبين جزائريين آخرين في المجالس (المجالس البلدية، العمالية،البرلمان الفرنسي، مجلس الإتحاد الفرنسي)حيث تكتلوا لدعم الثورة التحريرية، فكان لهذه الخطوة أثر إيجابي على الثورة[2].

يمكن لكل مطلع أو باحث في هذا المصدر المطبوع أن يستخرج المواضيع المطروحة بطريقتين، الأولى: من خلال البرنامج المسجل مع بداية كل جلسة في الصفحات الأولى. والثانية: ضمن الفهرس المذكور سابقا وهذه الطريقة هي الأسهل والأسرع. وبالنسبة للمواضيع كانت كثيرة ومتنوعة.

وحول الإعلانات والقرارات، الاقتراحات والرغبات فإنها وردت على شكل ملاحق تابعة لفهرس أشغال الجمعية الجزائرية، وهذه نماذج منها: فحسب تصنيف القضايا فهي دائما: الأسئلة المكتوبة والإجابة عن الأسئلة المكتوبة- اقتراحات لاتخاذ القرار فيها- اقتراحات للبت فيها- الرغبات والاقتراحات.

وبغض النظر عن فكرة قبولها أو رفضها فقد قمنا هنا بإحصاء مشاركة الجزائريين فيها، سواء من طرف الكتلة الوطنية التي تمثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أو مجموع الجزائريين المنتخبين من مستقلين وفي بعض الأحيان بمعية منتخبين من الكتلة الوطنية، أو

كذلك بشكل مشترك حيث يطرح القضايا أو المسائل في هذه الحالة منتخبون جزائريون مع منتخبين أوروبيين.

ولقد اخترنا لإجراء هذا الإحصاء بضعة دورات من كل سنوات تواجد الجمعية الجزائرية وهي كالتالي:

- سنة 1948: دورة عادية أفريل- ماي – جوان 1948 ودورة غير عادية جوان – جويلية 1948.
- سنة 1949: دورة غير عادية مارس- أفريل 1949.
- سنة 1950: دورة غير عادية جانفي- فيفري 1950 ودورة عادية فيفري- مارس 1950 ودورة غير عادية مارس 1950.
- سنة 1951: دورة غير عادية ماي- جوان 1951 ودورة عادية جوان- جويلية 1951.
- سنة 1952: دورة غير عادية جانفي 1952.
- سنة 1953: دورة غير عادية جانفي 1953 ودورة عادية فيفري- مارس 1953 ودورة غير عادية مارس 1953.
- سنة 1954: دورة عادية فيفري- مارس 1954 ودورة غير عادية مارس 1954.
- سنة 1955: دورة عادية نوفمبر- ديسمبر 1955.
- سنة 1956: دورة عادية فيفري- مارس 1956 (وكانت الوحيدة التي انعقدت خلال السنة)[3].

وخلال هذه الدورات قمنا بإحصاء المسائل والقضايا المطروحة فكانت كالأتي:

الأسئلة المكتوبة والإجابة عن الأسئلة المكتوبة:

المجموع هو 64 مسألة وإجابة عن مسألة.

وكان الطرح من طرف:

- المنتخبون من الكتلة الوطنية (الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية)

المجموع هو: 16

والنسبة: 25%

- المنتخبون الجزائريون المستقلون والمنتخبون المستقلون مع منتخبين من الكتلة الوطنية.

المجموع هو: 07

والنسبة: 93،10%

- المنتخبون الجزائريون مع المنتخبين الأوروبيين.

المجموع: 01

النسبة: 56،01%

اقتراحات لاتخاذ القرار فيها[4]:

المجموع هو: 119 اقتراح لاتخاذ القرار فيه.

وكان الطرح من طرف: - المنتخبون من الكتلة الوطنية.

المجموع هو: 05

والنسبة: 20،4%

- المنتخبون الجزائريون المستقلون والمنتخبون المستقلون مع منتخبين من الكتلة الوطنية.

المجموع هو: 08

النسبة: 72،6%

- المنتخبون الجزائريون مع المنتخبين الأوروبيين

المجموع: 19

النسبة: 96،15%

اقتراحات للبت فيها[5]:

المجموع هو 74 قرار للبت فيه.

وكان الطرح من طرف: - المنتخبون من الكتلة الوطنية.

المجموع هو: 06

النسبة: 10،8%

-المنتخبون الجزائريون المستقلون والمنتخبون المستقلون مع المنتخبين من الكتلة الوطنية.

المجموع: 10

النسبة: 51،13%

-المنتخبون الجزائريون مع المنتخبين الأوروبيين.

المجموع: 16

النسبة: 62،21%

الرغبات والاقتراحات:

أما فيما يخص هذا النوع من المسائل فإنه توفر لدينا بفضل البحث سجل رسمي من جزئين[6] تم فيه رصد كل الرغبات والاقتراحات المطروحة خلال السنوات من 48 إلى غاية 1956 لذلك سيكون الإحصاء كالأتي: مجموع الرغبات والاقتراحات المسجلة من ماي 1948 إلى مارس 1955 هي: 1181 ما بين رغبة واقتراح.

وإذا حذفنا منها حوالي 14 غير مسجلة عليها الجهة التي وضعتها فسيبقى المجموع المعروف 1167 رغبة واقتراح.

وكان الطرح من طرف:

- المنتخبين من الكتلة الوطنية.

المجموع: 39

النسبة: 34،3%

- المنتخبون الجزائريون المستقلون والمنتخبون المستقلون مع المنتخبين من الكتلة الوطنية.

المجموع: 317

النسبة: 16،27%

- المنتخبون الجزائريون مع المنتخبين الأوروبيين.

المجموع: 231

النسبة: 79،19%

نلاحظ من خلال هذه الأرقام أن أعلى نسبة حصلت عليها الكتلة الوطنية كانت في الأسئلة المكتوبة والإجابة عن الأسئلة المكتوبة، وأعلى نسبة حصلت عليها مجموعة المنتخبين الجزائريين كلهم كانت في الاقتراحات والرغبات أما المجموعة المشتركة بين الأوربيين والجزائريين فنسبتها العالية كانت في الرغبات والاقتراحات وهذا له تفسير واحد أن المجال كان مفتوحا أمام المنتخبين لوضع هذا النوع من المسائل فكانت كثيرة.

كانت المواضيع متنوعة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ودينية، وإذا أخذنا القضاء الإسلامي فإنه كان من القضايا البارزة، وعرفنا بعد الإطلاع على مناقشة دارت بين مجموعة من الممثلين من الهيئتين أنه من المواضيع الحساسة والمثيرة للجدل في مداولات الجمعية، كما أنه جعل المنتخبين يتواجهون مشكلين كتلتين: كتلة الجزائريين المدافعين عن ضرورة إصلاح القضاء الإسلامي وكتلة الأوربيين التي أرادت تجاوز الموضوع بحجة أنه يتجاوز صلاحيات المجلس الجزائري ولابد أن يطرح على مستوى المجلس الوطني الفرنسي.

وتبين لنا من خلال المداخلات في موضوع القضاء الإسلامي أن المواجهة أظهرت التوجه السياسي لمنتخبي حركة الانتصار فحاولوا التأكيد على جزائريتهم وسعيهم لتحقيق السيادة الوطنية كما فضل آخرون البقاء في إطار الحظيرة الفرنسية، فنلاحظ من هنا أن التوجهات السياسية للمنتخبين كانت واضحة في مناقشاتهم، بينما قامت مجموعة منهم بمحاولة تشكيل كتلة سياسية جديدة ذات توجه إدماجي تسعى لأجل تحسين أوضاع الجزائريين وتطويرهم، وهي كتلة البيفرقاء الليبرالية[7].

إذا حدث تأثير متبادل بين الممثلين الجزائريين[8] والجمعية الجزائرية فيما يخص توجههم السياسي بحيث كانت أفكار الإستقلاليين تثير الاضطراب في المناقشات لدرجة توقيف الجلسات بسبب عدم تقبلها من طرف المنتخبين الأوربيين في نفس الوقت حققت مجموعة البيفرقاء نتائج معتبرة غيرت نوعا ما في سياسة الجمعية فأصبحت أكثر تقبلا لمشاركة منتخبين من توجهات مختلفة فمنهم من تقلد مناصب سلطوية داخلها خاصة بعد تشكيل مجموعة البيفرقاء اليبرالية،وفتح

المجال أمامهم في 1951 للانضمام إلى لجنة دينية خاصة- تشكلت من 11 عضوا في الهيئة الأولى و14 من الهيئة الثانية- وإلحاق أحمد فرانسيس باللجنة المالية عام 1952 نظرا لكفاءته في الجانب الماليولم تعد منحصرة بين الأوربيين والمنتخبين التقليديين الأحرار كما كان الوضع في المفوضيات المالية[9].

كانت علاقة المنتخبين الجزائريين بالأوربيين غير ثابتة؛ فمرة يجتمعون حول قضية إنسانية، ومرات يختلفون في قضايا تتعلق بالمسلمين وحدهم مما يوضح فكرة وهي أنهم لن يسمحوا لهم في النهاية بحل مشاكلهم وقضاياهم خاصة إذا كانت تتعارض مع مصالحهم أو مع السيادة الفرنسية، فإنهم حينها يصبحون حاجزا أمامهم لعرقلتهم[10].

كان حجم القضايا ومواضيعها يعكس بصدق أداء هذه النخبة المتواجدة على مستوى المجلس الجزائري فهي قامت بواجبها حسب الدور المخول لها لهذا طرحت الكثير من المسائل، ولايهم هنا إن وجد لها الحل على مستوى الجمعية بل المهم أنها طرحت وبكل جدية من طرف الجزائريين، فصح الاعتراف في هذه الحالة بما قاموا به على أنه شكل من أشكال المقاومة السياسية، ولو انه مثل تراجعا في مطالب الأحزاب الوطنية من الاستقلال إلى مستوى الاكتفاء بطرح مشاكل الجزائريين[11].

من خلال المناقشات التي دارت ضمن الجلسات المنعقدة يمكن استخلاص المسائل المسموح بها والممنوعة من النقاش، وبالتالي استخلاص الدور المخول للجمعية القيام به في هذه المرحلة من تاريخ الحركة الوطنية ألا وهو تشتيت صفوف الحركة الوطنية وعرقلة مهمتها في حل مشاكل الجزائريين المطروحة للنقاش[12].

هذه الجريدة الرسمية تسمح بإجراء مقارنة حقيقية بين مسائل الأوربيين ومسائل الجزائريين المطروحة لمعرفة التميز الفاضح والواضح في التعامل بينهما وهذا بمجرد إجراء مسح على الفهارس الخاصة بالمسائل المختلفة خلال السنوات من 1948 إلى 1956 ثم الإطلاع على بعض النماذج من القضايا المطروحة للنقاش.

التمثيل كان بالتساوي ما بين الأوربيين والجزائريين، لكن إذا أمعنا النظر فيظهر لنا جليا غياب شبه تام لممثلي الكتلة الوطنية خصوصا حزب حركة

الانتصار للحريات الديمقراطية، باستثناء ثلاثة وهم فروخي، بن خليل وجيلاني، وانطبق هذا على كل السنوات الأخرى حيث سجل أعضاء من الكتلة الوطنية اعتراضهم لعدة مرات بسبب حدوث تجاوزات في عملية اختيار الأعضاء[13].

والتفسير المنطقي لهذا الوضع يتمثل في العدد الكبير للمنتخبين المستقلين المتواجدين بالجمعية فيميلون عند إجراء انتخابات اللجان إلى اختيار زملائهم من نفس الكتلة، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح تساؤل حول نوع العلاقة التي كانت بين منتخبي الهيئة الثانية ووزنهم داخل الجمعية.

ومن وجهة نظرنا فإن فارس عبد الرحمان وفرانسيس أحمد من أهم الشخصيات التي برزت من خلال نشاطها في الجمعية، فالأول وصل إلى رئاسة الجمعية بفضل مؤهلاته ومساعيه السياسية لخلق كتلة سياسية داخل المجلس، قامت بدعمه وحاولت إحداث تغييرات على مستوى توجه وعمل الجمعية، كما مثل الثاني مجموعة الاتحاديين وكانت من أقوى المجموعات السياسية بفضل انتظامها وتماسكها وحرفيتها في طرح القضايا والمسائل المختلفة، كما حافظ على بقائه في المجلس إلى غاية انضمامه لمجموعة 61 في خريف 1955 واستطاع تسجيل نفسه في اللجنة المالية- وهي أهم لجنة في المجلس- بفضل خبرته في مجال المالية[14].

والمواضيع المطروحة لم تكن دائما على المستوى الوطني بل يمكنها أن تمثل الدوائر الانتخابية لهذا شارك إلى جانب الجزائريين أوربيون مثلوا نفس الدوائر الانتخابية مثل الممثل ليبورو الذي ساند زملاءه من مناطق الجنوب مثل: لحرش، بن قانة وتيجاني في طرح الكثير من المسائل: الكهرباء، المواصلات والمنشآت المدرسية وغيرها لأنها ضرورية لسكان الجنوب[15].

كما يجب التطرق لمساهمة بعض المنتخبين الأوربيين في طرح قضايا جزائرية كالممثل جوسترابو ريني اليساري من الحزب الشيوعي الفرنسي فكان طرحه مماثلا لطرح الوطنيين حتى أن مساره السياسي عرضه لمضايقات وعقوبات الإدارة الاستعمارية[16].

كانت علاقة المنتخبين الجزائريين بالأوربيين غير ثابتة؛ فمرة يجتمعون حول قضية إنسانية، ومرات يختلفون في قضايا تتعلق بالمسلمين وحدهم مما يوضح فكرة وهي

أنهم لن يسمحوا لهم في النهاية بحل مشاكلهم وقضاياهم خاصة إذا كانت تتعارض مع مصالحهم أو مع السيادة الفرنسية، فإنهم حينها يصبحون حاجزا أمامهم لعرقلتهم[17].

كان حجم القضايا ومواضيعها يعكس بصدق أداء هذه النخبة المتواجدة على مستوى المجلس الجزائري فهي قامت بواجبها حسب الدور المخول لها لهذا طرحت الكثير من المسائل، ولا يهم هنا إن وجد لها الحل على مستوى الجمعية بل المهم أنها طرحت وبكل جدية من طرف الجزائريين، فصح الاعتراف في هذه الحالة بما قاموا به على أنه شكل من أشكال المقاومة السياسية، ولو انه مثل تراجعا في مطالب الأحزاب الوطنية من الاستقلال إلى مستوى الاكتفاء بطرح مشاكل الجزائريين[18].

الهوامش:

1-انظر: . Journal officiel de l'Algérie (JOA) débats de l'assemblée ، pp371-382، 1956،algérienne

2- A.N.O.M، $3F_{141}$، doss(Les 61)

3-J.O.A ،Débats de l'Assemblée Algérienne، session orddinaire d'avril- mai- juin 1948 et ses extraordinaire juin- juillet 1948، pp 365- 380. ses extraord mars- avril 1949، pp521- 530 et s- extraord janvier- fevrier 1950 et s- ord février- mars 1950 et s- extraord mars 1950، pp 733- 758 et s- ord mai- juin 1951 et extraordjuin- juillet 1951، pp 903- 917 et s-extraord janvier 1952، pp 1079- 1093 et intersession et s-extraord janvier 1953 et s- ord fevrier- mars 1953 et s- extraord mars 1953، pp 897- 936 et s- ord fevrier- mars 1954 et s- extraord mars 1954، pp 661- 690 et s- ord ovembre- décembre 1955، pp1119- 1132 et s- ord fevrier- mars 1956، pp 371- 386.

4-طالع العلب من $7F_{126}$ إلى $7F_{138}$هي تتضمن اقتراحات لاتخاذ القرار فيها من 1948 إلى 1956

5- طالع العلب من$7F_{139}$ إلى $7F_{145}$هي تتضمن اقتراحات للبت فيها من 1948 إلى 1956.

6- طالع العلبة $7F_{107}$، كما توجد علب أخرى تحتوي نفس المواضيع، من $7F_{91}$ إلى غاية $7F_{108}$وهي عبارة عن رغبات واقتراحات مقدمة من طرف لجان وممثلي الجمعية الجزائرية من 1948 إلى 1956.

7- J.O.A، débats، 1950 février- janvier extaord s- .. 89- 84 pp

8- كان مظهر الجمعية الجزائرية من الناحية السياسية يبدو مثل التكتلات السياسية فالمنتخبون الجزائريون كانوا كالتالي: كتلة المنتخبين المستقلين(ومنهم المحافظون ودعاة التطور)، الكتلة الوطنية وفيها من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالإضافة إلى مجموعة ثالثة تكتلت مع مجموعة من الأوربيين لتخلق مجموعة البيفرقاء الليبرالية.

9- طالع: بشير بلمهدي (علي)، المساجد الرسمية وموقف صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منه 1931- 1956، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة، جامعة وهران، 2000- 2001، ص ص 136- 147و حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين 1948- 1956، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران- 1 أحمد بن بلة، 2014- 2015، ص 161و ص ص 255- 256.

10- J.O.A, débats, s- ord fevrier- février 1950, pp 84- 89 et s-extaord janvier- février 1950, pp 223- 224 et pp 234- 235, mars1949.

11-حمري ليلى، المرجع السابق، ص ص 194- 241.

12- حربي (محمد)، الجزائر 1954- 1962، جهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 79 وAbbas Ferhat, Julliard, Guerre et révolutiond'Algérie T1 La nuit coloniale, Paris, 1962, p 191.

13-Assemblée Algérienne, Commissions, Tables Alphabétiques des Noms et des Matières Année 1949 et 1950 (مطبوع رسمي موجود على مستوى مكتبة خاصة بجمعية للأقدام السوداء وكنا قد أشرنا إليها في المقدمة)

14- حمري ليلى، المرجع السابق، ص ص 173- 200.

15-J.O.A, débats, s- ord novembre- décembre 1948, p 428 et pp 463- 464.

16- J.O.A, débats, 1948, pp 422- 423.

17- Chentouf (Tayeb), L'Assemblée Algérienne, 12 avril - 20 septembre 1947, Faculté des lettres et des sciences humaines, Université de Paris, 1956 - 1979, pp 91- 92.

18- حمري ليلى، المرجع السابق، ص 266.